

الغموض لا يزال يلف الإستحقاق الرئاسي فقدان الأثرية الحاسمة يقود إلى تحالفات جديدة

مع دخول البلاد مدار المهلة الدستورية لانتخاب الرئيس العتيد للجمهورية في 1 ايلول الجاري، توجهت الانظار الى ما يمكن ان يوفر عبور هذا الاستحقاق في ظروف طبيعية تضمن انتقالا سلسا للسلطة. ما يجب توافره لازالة الغموض المحيط به والمخاوف الناتجة من فقدان اثيرية نيابية ثابتة لحسم اي خيار، فتح الباب واسعا امام اماكن ان تنشأ تحالفات جديدة

المعركة لصالح هذا او ذاك او انها قد تأتي باسماء جديدة كما يتردد في اكثر من موقع مؤثر سواء كان داخليا او خارجيا.

■ كيف تتوزع مواقع القوى بين صفتين او اكثر؟ وما هي المتغيرات التي اصابت التوازنات النيابية السابقة، وهل من خارطة واضحة لها؟

□ ان اي مقارنة لخريطة الكتل النيابية الجديدة تظهر تغييرات مهمة على مستوى مواقع القوى، وان احييت الانتخابات واعادت بعض الكتل النيابية الكبيرة الى ساحة النجمة، فان بروز كتل صغيرة ومتفرقة غير الكثير من هيكلية المجلس ولم يعد هناك اثيرية واضحة كما كانت في المجلس السابق، وهو ما سينعكس حتما على الانتخابات الرئاسية كما في الاداء المجلسي الذي عبرت عنه اكثر من محطة نيابية حتى اليوم. عليه، فان البحث عن كيفية توزيعها وطريقة تعاطيها مع الاستحقاق الرئاسي وحجم تأثيرها في احداثه، يقود الى الحديث عن ثلاث قوى. اولها ما كان يعرف بقوى 8 اذار وثانيها ما كانت عليه قوى 14 اذار وما بينهما القوة الثالثة التي تجمع نواب المعارضة مع كتل النواب التغييريين اذا اكتمل مساعي التحالف في ما بينهم.

■ هل من مفر يحول دون العودة الى التصنيف السابق بين 8 و14 اذار؟ وهل ان القوة الثالثة واضحة المعالم ام متغيرة؟ وما هي احتمالات انتقال بعض الكتل او النواب من صفة الى اخرى؟

□ لا يمكننا ان نتجاهل العودة الى الفرز

عشية هذا الاستحقاق الدستوري اجرت "الامن العام" حوارا مع الخبير في الشؤون الانتخابية كمال فغالي خصص للبحث في قراءة هيكلية وتركيبة المجلس النيابي والتحالفات القائمة وتلك المحتملة من اجل انتخاب الرئيس العتيد للجمهورية. كذلك لالقاء الضوء على جملة المعطيات والمؤشرات التي تحاكي الحاضر والمستقبل.

■ ما هو التوصيف الذي يختصر تركيبة المجلس النيابي في ضوء الكتل والتحالفات الجديدة؟

□ من الواضح ان الانتخابات النيابية الاخيرة التي جرت في 15 ايار لم تنته الى ولادة اثيرية نيابية ثابتة وحاسمة بشكل واضح. فبقية اثيرية متحركة ان صح التوصيف الى درجة يمكن القول معها انها باتت "على القطعة" وحسب الموضوع المطروح على النقاش والتصويت. لذلك، فان الانتخابات الرئاسية واحدة من هذه الاستحقاقات الدستورية المطروحة على المجلس النيابي الجديد. ليس واضحا من اليوم كيف ستتعاوى الكتل المختلفة مع هذا الاستحقاق في معزل عن كيفية توزيع اجماعها وتوجهاتها. وهو ما يجعل من هذه المحطة لهذه الدورة من اصعب الاستحقاقات التي عشناها حتى اليوم. فابواب المفاجات المحتملة مفتوحة على مصراعها، طالما ان ليس من بين الطامحين لخوض السباق الى قصر بعيدا من هو في الموقع المتقدم بين المرشحين، وهو امر يختلف عما كانت عليه الامور من قبل. والى الخلافات الداخلية على تنوعها، قد تأتي التدخلات والايحاءات الخارجية لتحسم



الخبير في الشؤون الانتخابية كمال فغالي.

■ اين هو موقع القوة الرابعة التي يمكنها تعطيل النصاب القانوني لاي جلسة انتخابية؟

□ لا يمكن ان تشكل هذه القوة مجموعة رابعة، فهي يمكن ان تنشأ من رحم هذه القوى وهي تستند الى اثبات وجودها على قدرتها على تعطيل النصاب. واضح انها كتلة غير ثابتة ولا نقاش في قدرتها الحتمية على تعطيل المساعي الى نصاب الثلثين للحؤول من دون جلسة تنتخب رئيسا بهذه الاثيرية المطلوبة من الدورة الاولى، اي 86 نائبا. فأى اتفاق بين مجموعات متعددة من الكتل وان كانت صغيرة، يمكنها تعطيل اكثر من جلسة انتخاب ان توجسوا من احتمال فوز من لم يجمعوا على انتخابه.

■ هل تتوقع اماكن قيام مبادرات خارجية تنعكس على الاستحقاق الرئاسي؟

□ كما اشرنا سابقا قد تكون هذه المرة مختلفة عن سابقتها واحتمال ان تغير بعض المبادرات الداخلية او الخارجية ليس مستبعدا للاطاحة بالغموض المسيطر اليوم فتنجلي الصورة اكثر في اي لحظة. ما يزيد الغموض انه ليس هناك من افضلية واضحة لمرشح رئاسي على آخر حتى اللحظة، وهناك من يمثل خطأ معيناً ومن مواقع مختلفة. لا يبدو ان احدا قد سبق الاخرين او تقدم عليهم، مع ان ايا منهم يمكن ان يصل بتسوية محتملة سواء انطلقت من الداخل او جاءت من الخارج. لذلك سيبقى الغموض مسيطرا الى اجل غير محدد. فقد سبق ان حسمت المعارك الرئاسية قبل موعد الانتخابات اكثر من مرة، او ان السباق كان واضحا بين عدد من الشخصيات ولم تحصل اي مفاجاة عند الاستحقاق.

■ ما هي العوامل التي تعزز نظرتك الى الامور وهل في استطاعة الداخل عبور الاستحقاق ام انه يحتاج الى دفع خارجي؟

□ للاسف، يمكننا الحديث عن كتل

ما من مرشح متقدم في السباق الى قصر بعيدا ولا توافق مسبقا

النواب المستقلين. لكنها مجموعة تعاني ما تعانيه المجموعة السابقة، فهي لم تظهر قدرتها بعد على التفاهم على مرشح رئاسي واحد ان لم يكن ذلك مستحيلا، فمواقفهم المعلن عنها توحى بذلك. فالحزب الاشتراكي لا يزال يتموضع حتى اليوم في موقع وسطي مع اماكن الانتقال الى صفة اخرى والتصويت مع مجموعة 8 اذار. وهو قرار يبقى رهن التفاهم على المرشح وهو من يعيد لم شملهم. كما انه يمكن ان تقدم القوات اللبنانية على خطوة مماثلة يمكن ان تحدث مفاجاة كما حصل العام 2016. فهل كان هناك من يتوقع بحصول التحالف مع التيار الوطني الحر وانتخاب العماد ميشال عون؟ لذلك، ما زالت هذه المجموعة مفككة. واي تغيير محتمل سيطول انتظاره ان بقاء العلاقة سيئة بين القوى الثلاث الكبرى الى درجة يصعب معها التفاهم على مرشح واحد. فالمواقف الحادة ابعدت القوات اللبنانية عن التقدمي الاشتراكي ونواب المستقبل السابقين، ولا يمكن اعادة جمعهم من دون اي مبادرة خارجية مثلا لتوحيد الموقف من هذا الاستحقاق. وان توقفنا

امام مجموعة نواب المعارضة والتغييريين الذين يمكن ان يجمعوا حوالي 27 نائبا لم يظهر بعد ان لديهم مرشحا واحدا. فنواب قوى التغيير، 13 نائبا، لم يكشفوا بعد عن مرشحهم الذي قد يعلن عنه بعد وضع مواصفات موحدة قبل حسم الاسم. وتبقى قوى المعارضة الاخرى ومنها الكتائب 4 نواب وكتلة تجدد 4 نواب ايضا ونواب التنظيم الشعبي الناصري ومعهم النائب نعمة افرام وحلفاؤهم، وقد يكون من بينهم عدد من المرشحين غير المعلن عنهم وهو ما يحول دون توحدهم. عدا عن صعوبة التفاهم في ما بينهم بعد ان قدموا نموذجا في اثناء الانتخابات النيابية يحول دون التفاهم.

DAIRY KHOURY



الجهة	التيار	عدد النواب	
8 آذار سابقا	التيار الوطني الحر	17	
	امل	14	
	حزب الله	13	
	مستقلو 8 آذار	7	
	تيار المردة والحلفاء	5	
	الطاشناق	3	
	جمعية المشاريع الخيرية	2	
	حزب الاتحاد	1	
اجمالي عدد النواب	حزب البعث	1	
		63	
	14 آذار سابقا	القوات اللبنانية	18
		التقدمي الاشتراكي	8
		السنيرة	1
		المستقبل سابقا	7
		مستقلو 14 آذار	1
		مستقلون (الصحنوي)	1
		حزب الوطنيين الاحرار	1
		الجماعة الاسلامية	1
اجمالي عدد النواب		38	
نواب المعارضة والتغييريين	التغييريون	13	
	حزب الكتائب اللبنانية	4	
	التنظيم الشعبي الناصري	3	
	تجدد	4	
	مستقلون (مشروع وطن)	2	
	مستقلون (معارضة)	1	
	اجمالي عدد النواب		27

◀ نيابية واسماء لا يمتلكون قرارا حاسما، حتى ان تصنيفهم كقوى 8 آذار او 14 آذار لم يعد موجودا ف 8 آذار اليوم يختصرها الثنائي الشيعي ولم يبق من 14 آذار وتركيبها ما يمكن اعادة جمعه. لم يظهر ان هناك مساعي داخلية او خارجية لاعادة تجميع هذه القوى كما كانت من قبل. كما ان اي تدخل خارجي يمكن ان يقود الجميع الى عملية انتخابية تحمل مفاجآت غير محسوبة من اليوم.

■ دخلت البلاد مطلع ايلول مدار الاستحقاق الرئاسي ما هي الحظوظ المقدره لتمامه في اجواء طبيعية؟ وهل هناك ما يبرر المخاوف من الشغور الرئاسي؟
□ في ظل مجموعة الازمات وخصوصا المالية التي نعيشها ومعها السياسية، هناك الكثير مما يوحي بمزيد من المخاطر التي تهدد الاستحقاق الرئاسي فالدولة ومؤسساتها غائبة، ولم ينجح المسؤولون في معالجة اي من مظاهر الازمة الخطيرة. ما هو مقدر بأن الاستحقاق لن يكون سهلا وسلسا والبلد في خطر حقيقي، مما يبرر المخاوف من الشغور الرئاسي ومظاهره في ظل الغياب المحتمل للرئيس والحكومة ان كانت غير مكتملة المواصفات الدستورية والخلافات الدستورية حول نتائج ذلك.

■ ختاماً هل من مفارقات يمكن الاشارة اليها؟
□ لا يمكن لأي مراقب ان يغفل امرا مهما يطرح ظاهرة يتجاهلها البعض حتى الان، وهي تقول بأن بعض المستحقين والطامحين الى الرئاسة قد تراجعوا عن رغبتهم في خوض السباق فاحجموا عن القيام بأي مبادرة. وان كان البعض ما زال عند سعيه فهو يتهيّب ما ينتظره، اذا احتسبوا ما سيتسلمونه من مقومات الدولة في ظل ما بلغه تفككها وقد لا تتوافر للبعض منهم اي رؤية لتجاوز الصعوبات والتعاطي مع ازمة يمثل هذا الحجم.